منظمة
العمل
الدولية

الأزمات المالية والاقتصادية:
مقاربة عمالية

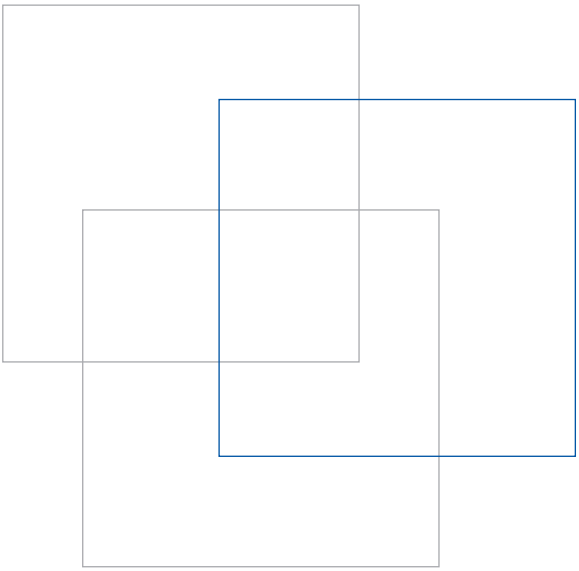

المعرفة ضرورة....

منشورات مشروع "تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية"

٢٠١٤

لقد أطلقنا في منظمة العمل الدولية/المكتب الاقليمي للدول العربية في بيروت، مشروعًا يستهدف الحركة النقابية والعمالية في عدد من بلدان المنطقة العربية تحت عنوان: "تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية". وقد جاءت هذه المبادرة تفاعلاً مع ما شهدته المنطقة العربية من حراك اجتماعي ومن تحولات اصطلح عليها تسمية "الربيع العربي"، حيث بدا واضحًا أنه من الأسباب الرئيسية الكامنة وراء موجة الاحتجاجات الأخيرة غياب أسس العمل اللائق وخصوصًا قضايا الحقوق والحماية الاجتماعية والحريّات النقابية والحوار الاجتماعي، فضلاً عن تغييب النقابات والعمال عن المشاركة في صياغة الخيارات الاقتصادية والاجتماعية نحو اعتماد نموذج تنموي يرتكز الى المعايير والمواثيق الدولية منطلقًا ومرجعًا.

إن من أهداف المشروع إذًا الارتقاء بالمنظمات العمالية وبكوادرها من خلال تطوير قدراتها المؤسساتية والتقنية، من أجل نقابات حرّة مستقلّة وديموقراطية وممثلة مؤهلة لأن تلعب دورًا جديدًا في بلدانها والدفاع عن حقوق ومصالح العمال. وقد شملت أنشطة المشروع كلاً من البحرين، سلطنة عُمان، اليمن، الكويت، لبنان، فلسطين والأردن.

من الآليات التي اعتمدها المشروع لإدراك الأهداف المحدّدة، بالإضافة الى الدورات التدريبية والبحوث والدراسات ذات الصلة، منشورات في إطار سلسلة معرفية تتناول التفسير وتبسيط بعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية - ارتأيناها مساهمة في الارتقاء بالجانب المعرفي للمسؤولين النقابيين.

ويظل الهدف الأساسي تمكينهم من القدرة على مناقشة الخيارات التنموية ضمن مسار يعتمد تقييم القديم وتأثيراته وانعكاساته السلبية على العمال وكافة شرائح المجتمع والعمل عل صياغة أسس المجتمع العربي الجديد لغاية إقرار العدل والمساواة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين في كافة القطاعات، على أن يتم كل ذلك ضمن الإقرار بالحق في التنظيم وعبر اعتماد المفاوضة الجماعية المستندة إلى اتفاقيات العمل الدولية وباعتبار التفاوض القائم على احترام المؤسسات، شرطًا اساسيًا من شروط الحوار الاجتماعي.

نرجو أن تحقق هذه الأوراق التثقيفية، التي هي ثمار تعاون بين خبراء اقتصاديين وفريق المشروع، الأهداف المرجوة ـ مع جزيل الشكر لكل من ساهم في إثراء النقاش وبلورة الأفكار.

ندى الناشف
المدير العام المساعد
والمدير الإقليمي للدول العربية
منظمة العمل الدولية

تقديم

إنّ ضمان العمل اللائق بكافة ركائزه ومكوّناته يظلُّ من الأهداف الأساسية لمنظمة العمل الدولية في سعيها المستمر من أجل عالم متوازن يسوده العدل والمساواة وتميّزه الحريّات وحقوق الانسان ويتحقق فيه الأمن والسلم والاستقرار.

هي الأهداف التي تأكدت أهميتها في المنطقة العربية على إثر ما شهدته من حراك اجتماعي أثبت خطورة تغييب المنحى الاجتماعي في مسار التنمية وفشل السياسات القائمة على اللاتوازن بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي وعلى عدم احترام معايير العمل الدولية في مجال الحقوق والحريات النقابية لاسيما الاتفاقيتين ٨٧ و٩٨ حول حق التنظيم والمفاوضة الجماعية.

لقد انعدمت تبعًا لذلك كل إمكانية لبناء حوار قوامه المؤسسات وجوهره المفاوضة الجماعية، من أجل معالجة ما قد يحصل من توترات اجتماعية بين أطراف الانتاج وللتجاوز الجماعي للانعكاسات السلبية الناجمة عن سوء التصرف الإداري والمالي وعن التحولات الاقتصادية التي شهدتها المنطقة جزءاً لا يتجزأ من الأزمات التي مر بها العالم.

واقع يؤكد أن للنقابات والمنظمات العمالية أدواراً جديدة يجب أن تتحملها للدفاع عن مسار تنمية جديد يقطع مع الخيارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السابقة لما كان لها من تأثيرات مضرّة بالأجراء وعموم العاملين، ولكنّها الأدوار التي لن تقدر عليها ما لم تكن منظمات عمالية حرة مستقلة ديمقراطية فاعلة ومؤثرة، ومن أجل أن تكسب القدرة على الفعل وأن تضطلع بمهمة الدفاع عن عمل لائق للجميع، ولكي ترتقي إلى مستوى المشاركة الناجعة في مناقشة السياسات التنموية، وبالنظر إلى أهمية المعرفة شرطاً أساسياً من شروط توفّر الاطارات النقابية المؤهلة لأداء هذا الدور، ارتأينا من خلال مشروع تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، اصدار سلسلة تثقيفية تحت عنوان "معارف نقابية" مستعينين في ذلك بعدد من الخبراء والباحثين، حول مواضيع أهمها: الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على العمال، سياسات الاقتصاد الكلي، الضرائب والعمال، الحماية الاجتماعية، الحد الأدنى للأجور، الشراكة الأورومتوسطية ومنظمة التجارة العالمية.

سلسلة أردناها عميقة في محتواها بسيطة في صياغتها من أجل أن تكون في متناول الاطارات والهياكل النقابية بالمنطقة العربية لتكمّل أهداف الدورات التدريبية المحلية والإقليمية لا لتكون بديلاً عنها.

عبيد بريكي
مدير مشروع تعزيز قدرات المنظمات العمالية
الإقتصادية والاجتماعية والقانونية

الأزمات المالية والاقتصادية: مقاربة عالمية؟

إثر الأزمة المالية الكبرى في عام ٢٠٠٨ التي أدت الى أزمة اقتصادية خطيرة في العديد من الدول وتُرجمت بإفلاس العديد من الشركات والبنوك الكبرى وصرف العمال، سارع الكثير من المحللين والمفكرين الى إعلان بدء انهيار النظام الاقتصادي الرأسمالي واعلان فشله غاضين النظر عن تكرر الأزمات المالية والاقتصادية منذ نشأة وتطور النظام الاقتصادي العالمي الذي نعرفه. بالفعل، عبر استعادة بسيطة للتاريخ الاقتصادي نستنتج أن الأزمات هي جزء منه، فالنظام الاقتصادي القائم ينتج أزمات دورية لإعادة انتاج نفسه ويكون وقعها الأهم والأكثر ضررًا على العمال. **ما هي آليات عمل النظام الرأسمالي؟ كيف تتحول عملية الانتاج من محفّزة لنمو القطاعات وتحسن الرفاه الاجتماعي والاقتصادي الى عملية مراكمة الأموال والثروات على حساب العمال وحقوقهم بالأمن الوظيفي والحماية الاجتماعية والأجور اللائقة؟ ما هو النموذج الاقتصادي الذي يسبب الأزمات ويعيد انتاجها بشكل دوري؟ كيف تحوّل السياسات الاقتصادية القائمة العمال من مشاركين في تحديد المسار الاقتصادي وفي انتاج الثروات الى مجرّد كلفة يتم الضغط عليها من أجل مراكمة الأرباح؟ ما هو الأثر الاقتصادي والاجتماعي للأزمات الاقتصادية والمالية؟ أخيرًا ما هو دور الحركة النقابية والعمالية في حماية العمال والدفاع عن مصالحهم وتمكينهم من المشاركة الفاعلة في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تكسر حلقة الأزمة المفرغة التي غالبًا ما يكونون ضحاياها؟**

رجاؤنا أن يجيب هذا الكرّاس عن كل هذه الأسئلة وهو ضمن مجموعة من كراسات اقتصادية تستهدف العمال والنقابيين وتهدف إلى توضيح العديد من المفاهيم الاقتصادية من أجل رسم معالم البيئة الاقتصادية التي نعيش فيها والتي تحكم مفاصل حياتنا اليومية من مستوى الأجور الى ظروف العمل ومرورًا بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية الحكومية. فكما الاقتصاد يعني ويؤثر مباشرة بالجميع، فعلى المفاهيم وأدوات التحليل الاقتصادية أن تكون بمتناول الجميع وليس حكرًا على عدد محدود من الخبراء. إنَّ التمكّن من أدوات التحليل هذه وفهم المنظومة الاقتصادية القائمة أساسي من أجل أن تمكّن الحركة النقابية من لعب دورها في الدفاع عن مصالح العمال وأن تكون شريكة في صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

ما هي عملية الإنتاج في النظام الرأسمالي؟ وهل هي منتجة للأزمات؟

الرأسمالية هي نظام اقتصادي تكون فيه وسائل الإنتاج مملوكة من قبل أفراد أو مؤسسات خاصة تنتج السلع والخدمات من أجل تحقيق الأرباح. ويرتكز هذا النظام على السعي إلى مراكمة الأصول (وسائل الإنتاج، الأراضي، الأموال، الخ..)، ويعتمد نظام السوق المفتوح (الحرّ) لتوزيع السلع والإنتاج وتحديد الأسعار والعرض والطلب. ويعطي الحق لمالكي وسائل الإنتاج بالاحتفاظ بالأرباح أو إعادة استثمارها. ويفرز هذا النظام ثلاث لاعبين أساسيين في المجتمع تتحدد العلاقة فيما بينهم وفق موقعهم نسبة لوسائل الإنتاج:

- الرأسماليون (اللاعب الأول) أو مالكو وسائل الإنتاج وموقعهم الاقتصادي غالبًا ما يمكّنهم من التمتّع بنفوذ واسع عبر امتلاك وسائل الإعلام، حضورهم في مراكز القرار في مؤسسات الدولة
- عموم الناس أي الأجراء الذين يدفعهم النظام الاقتصادي إلى بيع قوة عملهم كي يتمكنوا من تأمين معيشتهم إذ عليهم أن يدفعوا مقابل كل ما يستهلكونه من حاجات أساسية (التي هم ينتجونها أصلاً من خلال عملهم لدى مالكي وسائل الإنتاج).
- الحكومة التي ينحصر دورها وفق هذا النظام الاقتصادي في توفير الأمن لحسن سير عملية الإنتاج وتوزيع السلع على الأسواق وضمان الحدّ الأدنى من القوانين، هذا يعرف بدور الدولة الشرطية. عبر التاريخ ووفق قوة الحركة العمالية والقوى الاجتماعية والديمقراطية تغيّر دور الحكومة لتكون ضمانة أساسيةً في تأمين الحماية الاجتماعية، إعادة توزيع الثروات وتتدخل لتشجيع القطاعات المنتجة. ومع ضعف الحركة النقابية والعمالية أخذ دور الحكومة بالعودة إلى ما كان في بدايات النظام الرأسمالي.

في ما يلي نستعرض تصوّرا لمسار العملية الإنتاجية في الاقتصاد الرأسمالي في مرحلتيها التوسع الفعلي (أي نمو القطاعات المنتجة للسلع والخدمات وتطورها من خلال الاستهلاك، مع ما تتضمنه عملية التوسع هذه من تطوير للبنى التحتية وخلق فرص العمل...) والمالي الريعي (والذي يقوم على تحقيق الأرباح من خلال الإقراض وتجميع الفوائد، أي من دون المرور بمرحلة الاستثمار الفعلي في تطوير أدوات الإنتاج أو خلق لفرص العمل)؛

من الاقتصاد الحقيقي..:

أ ــ تستثمر الأصول (الأموال، الأراضي...) بهدف إنتاج مجموعة من السلع او الخدمات والتي تعرض للاستهلاك العام بحيث تعيد إنتاج وتطوير الكتلة النقدية بالإضافة الى الأرباح. وتستخدم الكتلة النقدية المعاد إنتاجها في تحفيز وتطوير نظم إنتاج أكثر ربحية في

حين يجمع جزء من الأرباح كمدخرات. وهذا ما يعرف بعملية الإنتاج الحقيقي والتي يشكل العمال فيها طرفاً رئيسياً إن من ناحية بيع قوة عملهم أو من خلال دورهم في تحفيز الطلب العام على السلع المنتجة من خلال استهلاكهم لها.

ب ــ غير أن الحاجة الى الاستمرار بزيادة نسب الأرباح تواجه تحدي المنافسة ما بين مختلف الرأسماليين وتضخم الإنتاج بوتيرة أسرع من مقدرة الطلب العام على استهلاك السلع والخدمات المنتجة. وتترافق هذه الحالة مع تراجع في القدرة الشرائية للمستهلكين (العمال) الناجمة عن تجميد أو تخفيض قيمة الأجور كأحد الخيارات المعتمدة لتعويض التراجع في نسب الأرباح بنتيجة المنافسة. **وهنا تحصل أزمة أولية ناجمة عن عجز نظم الإنتاج عن الإستمرار في النمو (زيادة الأرباح) والتطور (أنماط إنتاج أكثر فعالية).**

لا بد من التأكيد على الدور الذي يجب أن تلعبه الحركات النقابية في تحصين العمال على المستوى الحقوقي من حيث ضرورة التركيز على عدم مسؤوليتهم عن التراجع في الأرباح الناتج عن التنافس ما بين الرأسماليين. ومن جهة أخرى على تحقيق التضامن بين العمال أنفسهم لتفادي الوقوع في فخ التناقض الظرفي ما بينهم حيث يستعمل الرأسماليون جيوش المتعطلين عن العمل لإضعاف القدرة التفاوضية للعمال.

...الى الاقتصاد الريعي:

ت ــ لذا وبهدف المحافظة على النسب المرتفعة من الأرباح يعمد الرأسماليون الى إعتماد التوسّع المالي عبر التحول إلى الاقتصاد الريعي. تطور مفهوم الاقتصاد الريعي من معناه الأولي أي جني الأرباح من خلال الاقراض والعمليات الاقتصادية تدرّ أموالاً من دون إنتاج سلع أو خدمات (العقارات، المضاربات المالية، الخ.) الى استخراج الموارد الطبيعية من دون المرور بعملية الإنتاج (استخراج النفط، الغاز، الخ.) وتكمن خطورة هذا النوع من العمليات الاقتصادية في أنها لا تنتج فرص عمل وتقصي العمال من المشاركة في صنع الثروة وبالتالي لا يعبر مستوى الأجور عن دور العمال في عملية الإنتاج إذ أنها غائبة.

ث ــ ففي هذا النوع من الاقتصاد يعاد إنتاج الكتلة النقدية والقيمة المضافة مباشرة ومن دون المرور في عملية الإنتاج الحقيقي للسلع أو الخدمات، وذلك من خلال تحفيز الإقراض (الإستثماري أو الإستهلاكي) وهذا ما يحيد إنتاج الأرباح عن عملية الإنتاج الحقيقية ويؤدي الى تحييد العمال عن آلية إنتاج القيمة المضافة أي الأرباح الناتجة عن عملية بيع السلع أو الخدمات. بالتالي كلما زادت حصة القطاعات المالية (الريعية) من إجمالي الاقتصاد كلما كان العمال في وضع أكثر هشاشة.

ج ــ ومع الوقت تصبح العمليات المالية (قروض، مضاربات، استثمارات في الأوراق المالية) الأكثر تأثيرا بإجمالي الناتج المحلي غير أن هذه العملية تواجه معضلة إشباع السوق الإقتراضية أو إنتهاء لائحة الأفراد أو الجماعات/المؤسسات التي تستوفي شروط الإقراض الآمن فيتم اللجوء الى معايير إقراض أكثر خطورة وذلك بهدف الإستمرار بتحفيز الإستهلاك بطريقة مفتعلة. وبالتالي يستمر الإقتصاد بالنمو المترافق مع التوسع في هشاشة وتناقض العناصر الدافعة لهذا النمو وعند حصول أي هزة اقتصادية أو عامل خارجي يؤثر في عملية الإقتصاد الحقيقي. **وهنا تحصل أزمة كبرى بحيث تعجز العمليات المالية عن الاستمرار في النمو والتوسّع وتنعكس على قطاعات الاقتصاد الحقيقي الذي ينكمش بدوره.**

رسم ١: مسار عملية الإنتاج الرأسمالي[١]

التوسّع المادي والذي يتضمن عملية إنتاج حقيقية للسلع والخدمات

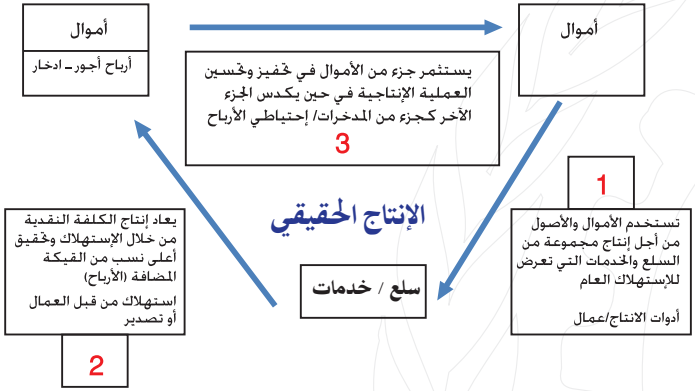

التوسع المالي من خلال الإقراض والمضاربات المالية

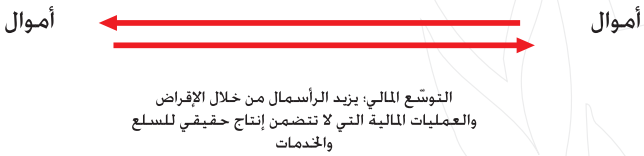

١) كتاب جيوفاني آريغي، «القرن العشرين الطويل، منشورات فرسو، ١٩٩٤.

الأزمات بحسب أهم المدارس الاقتصادية[2]

التوجه الاقتصادي	المبادئ الأساسية	تفسير الأزمات	المسببات
الليبرالية الاقتصادية	الحرية الاقتصادية قوامها الملكية الخاصة أي أقل درجة من تدخل الدولة في العملية الاقتصادية التجارة الحرّة والأسواق المفتوحة خصخصة كل القطاعات الاقتصادية (بما فيها الكهرباء، المياه، الخ.) من أجل حصر كل نشاط اقتصادي في القطاع الخاص ورفض أي دور اقتصادي للدولة. تحرير الأسواق من كافة القيود القانونية بالأخص بما يتعلق بقوانين العمل من أجل إتاحة سهولة الصرف وإلغاء التقديمات الاجتماعية أي إضفاء مرونة مطلقة في سوق العمل	النظام الرأسمالي قادر على إعادة إنتاج نفسه بطريقة تلقائية ومتوازنة، حيث انه يحتوي على مقومات ذاتية تضمن نموه وتطوره بطريقة منطقية. فالتنافسية والسعي الى الربح الذاتي والجماعي هي قيم إنسانية بحد ذاتها وبالتالي لا يجوز التدخل في مسار التطور الطبيعي لنظام الإنتاج الرأسمالي	ترجع الأزمات المالية الى عوامل خارجة عن طبيعة النظام وهي بالغالب ما تعود الى عوامل طبيعية (كالجفاف والكوارث الطبيعية) أو عوامل بشرية (حروب، ثورات، التقلبات النفسية للبشر، التدخلات السياسية) النظام الرأسمالي يصحح نفسه بشكل دوري من خلال تقلبات محدودة من النمو والانكماش الاقتصاديين. ويمكن لهذه التقلبات أن تتحول الى أزمات إذا ما تداخلت مع عناصر خارجية طبيعية أو بشرية.
الكينزية الليبرالية	دور الدولة أساسي في العملية الاقتصادية إذ أن عدم تدخلها سيؤدي إلى أزمات اقتصادية دور القطاع العام الفاعل في تحفيز النمو الاقتصادي عبر السياسات الضريبية والمالية والاستثمارات المباشرة خاصة في البنى التحتية هذه المدرسة تعتبر أن المحفز الأساسي للنمو الاقتصادي هو الطلب والاستهلاك وبالتالي تعتبر زيادة الأجور وتحصينها أساسيًا في تدعيم الاقتصاد	افترض "كينز" أن التقلبات الاقتصادية هي أمر طبيعي في النظام الرأسمالي غير أنه لا يجب التسليم حكماً بحتمية التوازن ما بين العرض والطلب. لذا على الدول أن تلعب دور الناظم للتوازن الراسمالي. يعتمد السياسات المالية والنقدية اللازمة لرفع الإنتاجية الى حدها الأقصى خلال فترة التقلبات.	عدم لجوء الدول والحكومات الى السياسات المالية والنقدية المضادة للتقلبات قد يحول هذه الأخيرة الى أزمات اقتصادية كبرى ذات آثار سلبية على الاقتصاد الحقيقي.
الماركسية الكلاسيكية	اعتبر كارل ماركس أن علاقات الإنتاج في النظام الاقتصادي تحدد العلاقات الاجتماعية والسياسية والثقافية. وفي النظام الرأسمالي تنحصر علاقة الانتاج بين من يملك وسائل الإنتاج (الرأسماليين) ومن لا يملك سوى قوة عمله ليبيعها في السوق من أجل أن يعتاش (العمال بأجر). تعتبر هذه المدرسة أن مراكمة الأرباح هو الهدف الأساسي في النظام الرأسمالي والتي تأتي على حساب العمال، فكلّما ازداد الانتاج كلمّا قلت الأجور نسبة لأرباح الرأسماليين عبر تفاقم استغلال العمال وإفقارهم من خلال زيادة ساعات العمل، تقليص التقديمات الاجتماعية، استبدال العمل بالمكننة، زيادة الانتاجية من دون زيادة توازيها في الأجور وذلك سيؤدي إلى تفجّر الصراع والتناقض بين الرأسماليين والعمال	الأزمات هي النتاج الطبيعي للنظام الرأسمالي وليست سوى تعبير عن حالة التناقض البنيوي داخل الرأسمالية ما بين علّة النظام أي تحقيق أعلى درجات الربح وما بين الحاجة الى تحفيز الاستهلاك للسلع / الخدمات المنتجة.	الحاجة الى النمو وتكديس الأرباح تدفع الرأسماليين إلى: أ) زيادة الإنتاج بوتيرة غير متوازنة تفوق مقدرة الأسواق على الاستهلاك؛ ب) التزاحم فيما بينهم على الأسواق. على المدى الطويل يؤدي الى تراجع الأرباح فيعمد الرأسماليون إلى الانسحاب بحثاً عن أنماط إنتاج أكثر ربحية ليعيدوا نفس المسار الذي ينتهي كل مرة الى تدني الأرباح والانتقال الى أنماط جديدة.

2) An introduction to the History of Crisis Theories, Anwar Shaikh,1978

النموذج الاقتصادي المنتج للأزمات:[3]

عرفت المرحلة التي سبقت أزمة العام ٢٠٠٨ بسيطرة الأفكار الإقتصادية النيوليبرالية على آلية صناعة السياسات العامة وقد شكلّت هذه السياسات ما يمكن اعتباره منظومة السياسات الاقتصادية لأزمة العام ٢٠٠٨. وتعود جذور هذه السياسات الى مرحلة الثمانينات حيث اعتمدت سياسات محفزّة للنمو المدفوع بالأرباح). فقامت هذه السياسات على تسهيل حركة الأموال والعمليات الاقتصادية الريعية على حساب مؤسسات سوق العمل التي تضمن الحماية الاجتماعية والأمان الوظيفي للعمال واعتبُرت كلفة على أصحاب العمل والتي تعطي المستثمرين الأفضلية في العملية الاقتصادية إيماناً بأن هذا سيكون له الأثر العمودي على مختلف الشرائح الاجتماعية (قامت هذه النظرية على مفهوم مساعدة من يمكنهم المساعدة بمعنى أنه إذا ما سهلت الدولة فرصة الاستثمار أمام رجال الأعمال فإن ذلك سيعطي البلد ككل نوعاً من الأفضلية في جلب الاستثمارات والنمو)

النمو الاقتصادي المدفوع بالأرباح: العمل كلفة والقطاع العام عبء

وتتضمن هذه السياسات:

- **خصخصة القطاعات الاقتصادية المنتجة (الصناعة، إنتاج الطاقة، النقل العام، الخ.) وتحرير قطاعات التجارة والخدمات** من خلال رفع الرسوم الجمركية ما يهدد بخطر القضاء على الصناعات الوطنية وإلغاء جزء رئيسي من الموارد العامة (الجمارك) التي يمكن استعمالها في تمويل الإنفاق الاجتماعي (التعليم، الصحة، الخ.). بمعنى آخر يقع العمال تحت خطر خسارة وظائفهم من جهة والتقديمات الاجتماعية كالاستشفاء والتعليم من جهة أخرى ما يزيد من هشاشة وضعهم.

- **تحفيز الاستثمارات الريعية (مالية، عقارات) على حساب قطاعات الاقتصاد** الحقيقي (من خلال منح حرية شبه مطلقة لحركة رؤوس الأموال وإجبار الدول الناشئة على اعتماد هذه السياسة كما في حالة دول شرق آسيا في أواخر التسعينات من القرن الماضي).

- **الحدّ من الإنفاق الاقتصادي والاجتماعي للحكومات في ظل تخصيص الأموال العامة لتنفيذ سياسات مالية ونقدية** (تثبيت أسعار الصرف، الحدّ من التضخم) تكدس الأموال وتمنعها عن القطاعات الاقتصادية المنتجة والخالقة لفرص العمل.

- **تحرير سوق العمل من خلال توصيف الأجر كسلعة خاضعة لشروط العرض والطلب** وبالتالي تتحدد قيمته من خلال حركة السوق وإلغاء سياسات الحدّ الأدنى للأجور وإضعاف

3) Towards a sustinable recovery : The Case for wage-led policies, ILO, 2011

لشروط التفاوض الجماعي والتضييق على الحريّات النقابية.

- **سياسات ضريبية محفزة للاستثمارات المالية والعقارية.**

على مدى عقدين من الزمن قامت هذه السياسات بإعادة تشكيل الاقتصاد العالمي وعلى الرغم من مختلف الإجراءات التي اعتمدت كانت النتيجة نموًّا اقتصاديًّا غير مستقر يرتكز على الزيادة في الأرباح الناتجة عن المضاربات المالية أو عوامل مصطنعة للنمو (كالإقراض) حيث لم يتمكن من الصمود لمرحلة طويلة (إذا ما قورن بمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية) وشابت حركته العديد من الخضات والهزات (١٩٨٧، ١٩٩٧، ٢٠٠٨). فقد سجلت هذه المرحلة تراجعًا حادًّا في نسب الأجور حيث انخفضت نسبتها من الناتج المحلي في مجموعة الدول المتقدمة اقتصادياً من ٧٢,٥٪ في العام ١٩٨٢ الى ٦٣,٣٪ في العام ٢٠٠٧. كما ازدادت الفوارق في المداخيل ما بين الفقراء والأغنياء بشكل كبير وخاصة في الولايات المتحدة الأميركية.

كما كان للحدّ من الدور الاقتصادي للحكومات من ناظم ومتدخل في العملية الاقتصادية إلى مجرّد ميّسر لحركة السوق الأثر الأكبر في تركّز القرار الاقتصادي في يد مجموعة من الشركات المالية والاقتصادية غير الخاضعة للرقابة الديمقراطية والتي لا تحكمها سوى قواعد الربح السريع. وقد أثبتت الأزمة الأخيرة مدى خطورة هذه الوضعية. وأدت السياسات أعلاه إلى إضعاف الحركة العمالية عبر استهداف القطاعات حيث تركزت فيها النقابات تاريخيًا كالصناعة وأيضًا عبر تسهيل عمليات الفصل وإنتاج أنواع غير نمطية من العمالة مشرذمة عبر القطاعات ويصعب تنفيذها، واستُبعد العمال عن المشاركة في صياغة السياسات الاقتصادية على المستوى الوطني وتُرجم ذلك على مستوى المنشآت عبر تحويلهم إلى مجرّد كلفة.

إقصاء العمال من المشاركة في الإنتاج: استبدال الأجور بالقروض:

تشير المعطيات المتوفرة عن العلاقة ما بين العمال والمستثمرين الى حالة من التنافر في المصالح في مرحلتي ما قبل وما بعد الأزمة. حيث غالباً ما تسبق الأزمات المالية حالة توسع الفجوة في المداخيل ما بين المسيطرين على عملية الإنتاج وما بين العمال الأقل دخلاً، بحيث تضعف القدرة الشرائية للعمال بشكل قياسي فيصار إلى التعويض عن هذا التراجع بارتفاع نسبة القروض التي تمنح للأسر الفقيرة بغية التعويض عن النقص في الدخل. فبالتالي يتم فصل قيمة الأجر عن عملية الإنتاج ويتم إلغاء مشاركة العمال من إنتاج الثروة الوطنية حيث تتقلص نسبة الأجور بشكل كبير نسبة للأرباح.

وعند وقوع الأزمة تكون الأسر الفقيرة بشكل عام وأسر الفئات العاملة بشكل خاص الأكثر تكبداً للخسائر حيث يكون العمال الفئة الأكثر استهدافاً بسياسات الحدّ من الإنفاق وإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية مما يضعف قدرتهم على الاستمرار في دفع أقساط القروض

المتوجبة مما يهدد بزيادة خسائرهم حيث يخاطرون بخسارة الأصول (غالباً ما تكون عقارات، بيوت سكنية، سيارات،...). وبوجود مخزون كبير من المتعطلين عن العمل بسبب النموذج الاقتصادي المذكور تضعف قدرة العمال والنقابات على التصدّي لعمليات الفصل وإعادة الهيكلة داخل الشركات إذ تضعف قوتهم التفاوضية بشكل كبير لتوفر البديل السريع من المتعطلين عن العمل.

يشير تقرير منظمة العمل الدولية حول الأجور الى أنه في حين كان الاقتصاد العالمي ينمو بمعدل سنوي يصل الى ٤٪ في الفترة ما بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٧، مدفوعاً بنمو الاقتصاديات الصاعدة في آسيا، كانت الأجور تنمو بوتيرة أبطأ بكثير بمعدل سنوي وصل إلى ١,٩٪. وهذا يدل على أن القدرة الشرائية للأجور التي يحصل عليها العمال كانت تنكمش في ظل النمو الاقتصادي لمرحلة ما قبل الأزمة.

كما أنه يسجل تراجع في نسبة الأجور من إجمالي الناتج المحلّي لصالح الأرباح، لنفس الفترة الزمنية، ويسجل أكبر نسبة للتراجع في الدول الأكثر تحريراً لقطاعاتها المالية والاقتصادية. وهذا ما يدل على الطبيعة الريعية للنمو الاقتصادي في مرحلة ما قبل أزمة العام ٢٠٠٨. بمعنى آخر فإن النمو الاقتصادي الذي سبق مرحلة الأزمة لا يعكس أي تطورٍ أو ازدياد بإنتاجية القطاعات الاقتصادية الحقيقية التي تخلق فرص عمل بقدر ما يعبّر عن ارتفاع حصة القطاعات المالية والاستثمارات العقارية من إجمالي الناتج المحلي[4].

بحسب المعطيات المتوفرة سجلت منطقة الشرق الأوسط أثل نسب نمو للأجور بين العامين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧ بين مختلف الأقاليم الجغرافية

من ناحية أخرى، يسجل ارتفاع ملحوظ في نسبة قروض الأسر الى إجمالي مدخولها بحوالي ٣٩ نقطة مئوية خلال الخمس سنوات التي سبقت الأزمة ووصلت النسبة الى حوالي ٢٠٠٪ من دخل الأسر في دول كالدنمارك وايرلندا وإيسلندا. وذلك بهدف المحافظة على نمط معيشتهم ومستويات استهلاك مرتفعة في ظل عدم زيادة الأجور والتراجع الحاد في قدرتهم الشرائية. وفي مرحلة ما بعد الأزمة تفاقمت خسائر الأسر، فعلى سبيل المثال وصلت خسائر العقارات السكنية من ٢٣ الى ٤٠٪ من إجمالي قيمتها لترتفع نسب الأسر التي تعجز عن السداد وتخسر بالتالي حتى الأصول التي استحصلت عليها بموجب هذه القروض[5]. وبدراسة طبيعة الأسر التي

4) Globale wage report for the years 2008/09 & 2010/11, ILO
5) World economic outlook; Growth resuming, Danger remains; Chapter3 : Dealing with Households debt, IMF April 2012.

اقترضت في الولايات المتحدة الأميركية، حيث المركز الأساسي للأزمة، يتبين لنا أن أسر العمال سجلت النسب الأعلى لديون الأسر في مقابل ارتفاع نسب الادخار لدى الفئات ذات الدخل الأعلى. بمعنى آخر، أجبر العمال بشكل عام والفقراء بشكل خاص على تعويض النقص في الأجور من خلال الاقتراض بشروط قاسية وبمعدلات فوائد قابلة للتغيّر بحسب حركة السوق في حين الأغنياء يكدسون الثروات وكان بإمكانهم الحصول على قروض ميسّرة تحت غطاء قدرتهم على تحفيز العملية الإنتاجية. وقد أشارت بعض المعطيات الى تقديم العديد من المؤسسات المالية على منح قروض ميسرة لكبار المستثمرين للمضاربة في السوق العقارية أو المالية.

ومع اندلاع الأزمة في العام ٢٠٠٨ كانت أحوال أسر العمال الأكثر هشاشة عرضةً للخسائر بشكل عام وفي سوق العقارات بشكل خاص. وبالتالي فإن خسارة العمال لا تقتصر على وظائفهم بل تطال استثماراتهم التي قاموا بها في الأصول الثابتة التي استحصلوا عليها من خلال القروض.

شهد الاقتصاد العالمي خلال الحقبة الماضية تركيزًا على تخصيص دول الأطراف كمستهلكين بالدرجة الأولى للسلع والخدمات العالية التقنية التي تنتجها دول المركز (أي الدول المتقدمة على المستوى الاقتصادي والمسيطرة على المفاصل الاقتصادية الدولية). ومن جهة أخرى تستهلك أنماط الإنتاج الملوّثة للبيئة أو التي تفرض شروط عمل قاسية تنتهك المعايير المعتمدة في الدول المتقدمة . وبهذا يستغل المستثمرون حالة الفقر والضعف التشريعي في الدول الفقيرة للمحافظة على هوامش مرتفعة من الأرباح على حساب حقوق العمال في تلك الدول.

رسم -١- الإقتصاد السياسي الذي أنتج أزمة العام ٢٠٠٨

- **سياسات حكومية داعمة لرأس المال**
- تحرير حركة رؤوس الأموال
- تحفيز الإقتصاد الربعي (عقارات، استثمارات مالية)
- إلغاء الحدّ الأدنى للأجور
- تحرير السوق العمل وإضعاف لمقومات التفاوض الجماعي من خلال تعديل القوانين والتشريعات.
- تحجيم دور الأطر المنتخبة في مراقبة العملية الإقتصادية.

- **إقتصاد حقيقي قائم على الإستهلاك**
- الإستهلاك وسيلة رئيسية لتحفيز النمو من خلال زيادة الطلب الإستثمارات.
- أجور العمال هي المصدر الرئيسي لتحفيزالطلب، وبالتالي فإن زيادة الأجور تحفز الإنتاجية.
- الأجور أحد مكونات الناتج المحلّي وبالتالي يجب أن تنمو بشكل نسبي لمعدل النمو العام.

- إنخفاض الأجور قوبل بتحفز الإقتراض لتحفز النمو بطريقة مفتعلة.
- تقديم بدائل ريعية للمستثمرين لتعويض ضعف النمو في قطاعات الإقتصاد الحقيقي.
- إضعاف القدرة الرقابية للأطر السياسية المنتخبة مما ركز القرار الإقتصادي في يد الشركات المالية والإقتصادية.
- تحييد دور العمال في العملية الإنتاجية، ارتفعت مساهمة القطاعات المالية في إجمالي الناتج المحلي.
- استبدال العمال بحاملي الأسهم كالطرف الآخر في العملية الإنتاجية.

تضخّم في الأرباح والعوائد غير الحقيقية (أرباح إسمية)، وعجز النظام القائم على النمو والتطور

إنفجار الأزمة، إفلاسات بالجملة لكبرى المصارف والمؤسسات المالية وتدخل الحكومات لإنقاذها.

آثار مدمرة على مدخرات العمال وأمنهم الوظيفي، تسريح العمال بالآلاف في مختلف دول العالم بالإضافة الى اقتطاعات في انفاق على التعليم والصحة (اليونان واسبانيا نموذجاً)

العمال يدفعون ثمن السياسات التي لم يشاركوا بوضعها

إقصاء العمال من المشاركة في الإنتاج: استبدال الأجور بالقروض:

غالبًا ما تتقاذف الحكومات من جهة والمؤسسات المالية والاقتصادية الكبرى من جهة أخرى المسؤولية عن الخلل الحاصل وغالباً ما ينتهي هذا النزاع بإعلان إفلاس كبرى المؤسسات المالية من جهة وقيام الحكومات بتمويل الخسائر المالية التي أصابت الأسواق من خلال شراء حصص في المؤسسات أو الشركات الكبرى الأكثر عرضة للإفلاس أو تقديم تسهيلات مالية استثنائية. وهذا ما حصل في العام ٢٠٠٨ حين أعلن حوالي ٣٠ من أكبر المصارف الاستثمارية في العالم إفلاسها في عام واحد وقامت الحكومات في مختلف الدول الأكثر تأثراً بالأزمة بالتدخل لوقف تتالي الإفلاس وإعادة الثقة الى السوق. بلغت قيمة ما دفعته الخزينة العامة الأميركية لإحتواء الأزمة حوالي ٧٠٠ مليار دولار أميركي في العام ٢٠٠٨ [٦]. وعلى المستوى العربي كانت دول مجلس التعاون الخليجي من الأكثر إعتماداً للإجراءات الإحتوائية، حيث بلغت الخسائر في القيمة السوقية للأسوق المالية الخليجية ما نسبته ٤٠٠ مليار دولار (٤١٪ من إجمالي الناتج المحلي) في الفترة الممتدة ما بين سبتمبر إلى ديسمبر ٢٠٠٨.

جدول -١- الإجراءات التي إعتمدتها دول مجلس التعاون الخليجي [٧]

الكويت	- خفض نسبة الفوائد على السندات الحكومية - ضخ مليار دينار كويتي كسيولة إضافية في الأسواق - عرض إقراض البنوك الأموال لليلة واحدة أو أسبوع أو شهر من دون فوائد
الإمارات	- تقديم قروض ميسرة للمؤسسات المالية بقيمة ١٣,٦ مليار دولار أميركي - قيام الدولة بشراء السندات الخاصة بالشركات المعرضة للإفلاس والتي تُستَحق على المدى القريب.
قطر	- شراء ما بين ١٠ الى ٢٠ ٪ من رأسمال البنوك القطرية (ما نسبته ٦ ٪ من الناتج المحلي القطري) - شراء أسهم في كبرى الشركات المحلية لتحفيز الطلب
السعودية	- عرض ٧٥ ٪ من السندات الحكومية على البنوك (والتي تبلغ نسبتها ٥٣,١ مليار دولار)

أزمة العام ٢٠٠٨، هل هي الأخيرة؟

تعبّر الأزمة الاقتصادية والمالية عن حالة من الفشل في آلية عمل السوق التي تتحكم بعملية الانتاج وتؤثر في مستويات العرض والطلب. بالتالي فإن حدوث الأزمة إنما يشير الى عجز الاقتصاد عن الاستمرار في النمو والتطوّر بنفس الطريقة أو الرؤية المعتمدة. وغالباً ما تترافق

6) http://www.pbs.org/wnet/need-to-know/economy/the-true-cost-of-the-bank-bailout/3309/

٧) الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، جامعة سكيكدة الجزائر، د. فريد كورتل.
http://www.kantakji.com/figh/Files/Markets/595.pdf

الأزمات المالية بتراجع حادّ في قيمة الأصول أي الموارد المستخدمة في عملية الإنتاج فعلى سبيل المثال تنخفض قيمة المصنع بشكل كبير مع تراجع الطلب على منتجاته. بالإضافة الى حالات من الذعر في صفوف المؤسسات المالية التي غالباً ما تخسر كميات كبيرة من كتلتها النقدية بنتيجة حالات الذعر التي تنتشر في صفوف المستثمرين ومالكي الأسهم والأوراق المالية أي سندات الخزينة أو شهادات الإيداع المالية [٨].

هنا تجدر الإشارة الى أنه لا يجوز اعتبار كل هزة اقتصادية او تراجع في معدلات النمو أزمة بحد ذاتها، حيث أنه طالما كانت العلاقات الاقتصادية القائمة قادرة على تخطي أو استيعاب حالة انعدام التوازن والاستمرار في النمو فإنه يمكن التصحيح واستكمال مسار النمو نفسه. بالتالي فإن الأزمة عند حصولها تأتي لتعبر عن خلل عام في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناظمة للعملية الاقتصادية. بمعنى آخر فإن انعدام التوازن يرخي بثقله على طبيعة العلاقات ما بين مختلف المؤسسات والجماعات المتدخلة في العملية الإنتاجية ويصبح انعدام الثقة والهلع من السمات الرئيسية للأزمات.

تعتبر الأزمات المالية من الظواهر الدورية في حركة الاقتصاد الرأسمالي حيث يمكن تسجيل حدوث أزمة مالية كبرى كل فترة من الزمن. فعلى سبيل العرض لا الحصر يمكن تعداد حوالي ٥ أزمات كبرى أصابت الاقتصاد العالمي ما بين أزمة الكساد الكبير في العام ١٩٢٩ والأزمة الأخيرة التي أصابت سوق العقارات الأميركية وانتشرت آثارها في مختلف دول العالم (في ما يلي نستعرض باختصار هذه الأزمات). غير أن هذا لا ينفي توالي حدوث الأزمات في مراحل تاريخية أخرى حيث يمكن رصد أولى الأزمات المالية الكبرى الى القرن السادس عشر مع انهيار نموذج المدن الاقتصادية الإيطالية.

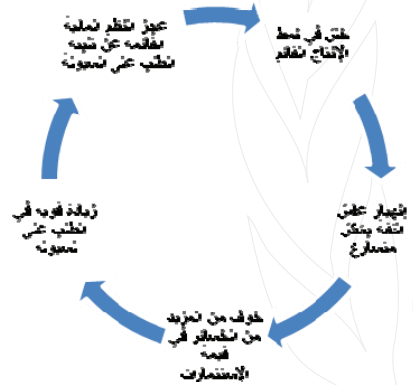

8) The anatomy of Financial crisis, NBER working paper series, Eichengreen B. & Portes R., 1987

ويلاحظ من خلال تحليل دورية الأزمات المالية عبر التاريخ الحديث (الرسم أدناه) ما يلي:

- تشكّل الأزمات بالدرجة الأولى في القطاعات المالية وانتقالها الى قطاعات الاقتصاد الحقيقي ما يعكسه هذا من تراجع حاد في معدلات النمو وتراجع في إجمالي العرض للوظائف.
- تراجع المسافة الزمنية التي تربط ما بين الأزمات حيث وصلت الى حوالي ال١١ سنة ما بين الأزمة الأخيرة ٢٠٠٨ وأزمة دول شرق آسيا في ١٩٩٧.
- زيادة نسبة الاقتصاديات المتأثرة بالأزمة من إجمالي الاقتصاد العالمي ويترافق هذا مع التوسع في اعتماد سياسات الخصخصة ورفع القيود على التجارة الدولية بما يتضمن ذلك الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم.

الآثار الإقتصادية والإجتماعية للأزمة المالية

النمو الإقتصادي؛ حيث غالباً ما تشكل الإقتصاديات المنكشفة على الأزمات ما نسبته أكثر من ٥٠٪ من إجمالي الناتج العالمي (وصلت النسبة الى ٧١٪ في أزمة العام ٢٠٠٨). وقد تراجعت معدلات النمو بشكل كبير وما يزال الإقتصاد العالمي غير قادر عن الخروج بشكل كلّي من الإنكماش. يشير الرسم أدناه الى التراجع الحاد الذي سجل في معدلات النمو العالمية ويظهر مدى عمق الأثر الذي خلفته الأزمة على معدلات النمو العالمية. أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط فإذا ما استثنينا الدول النفطية نجد أن جميع الدول لم تستطع التعافي وتسجيل مستويات النمو المسجلّة في العام ٢٠٠٨، ويزداد الوضع سوءًا في ما يعرف بدول الربيع العربي حيث أثرت الاضطرابات على معدلات النمو. يترافق الانكماش في النمو بتراجع في إنتاجية قطاعات الإقتصاد الحقيقي، فعلى سبيل المثال يسجل تراجع كبير في نسبة حصة الصادرات من إجمالي الناتج المحلّي في جميع الدول العربية في العام ٢٠٠٩ بالمقارنة مع المستويات المسجلّة ما قبل الأزمة.

رسم - ٢ - معدلات النمو الاقتصادي (٪)

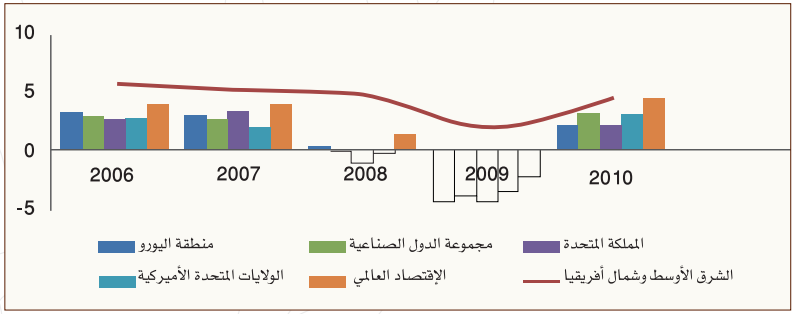

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي لمؤشرات التنمية العالمية، ٢٠١١

الاستثمار الخارجي المباشر، تشير المعطيات المتوفرة الى تراجع مهم في نسبة رؤوس الأموال من إجمالي الناتج المحلّي في معظم الدول العربية (الرسم أدناه). فسجلت مصر أعلى معدلات التراجع في تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة من ٨,١ ٪ (حوالي ١٨ مليار دولار أميركي) من إجمالي الناتج المحلّي الى أقل من ١٪ في العام ٢٠١٠ (أقل من مليار دولار أميركي). وبسبب عدم توفر المعطيات لا يمكن تحليل مدى تأثر القطاعات الإنتاجية بهذا التراجع غير أن منظمة العمل الدولية وفي احد تقاريرها عن آثار الأزمة المالية على الاقتصاد المصري رجحت أن تكون القطاعات المنتجة الأكثر تأثراً بهذا التراجع (قطاعات البترول، النسيج، والسياحة). وتسجل كل من البحرين والامارات العربية المتحدة تراجعًا حادًا أيضا في تدفق رؤوس الأموال.

رسم – ٣- نسب تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي (٪)

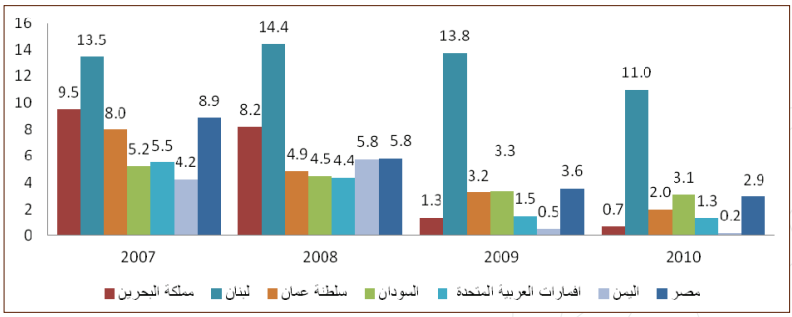

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي لمؤشرات التنمية العالمية، ٢٠١١

الإرتفاع في المديونية العامة[9]، يعتبر من أبرز النتائج التي تولدها الأزمات المالية، حيث تلجأ الحكومات الى الاستدانة إما لتمويل صفقات التعويم أي شراء ديون الشركات المتضررة من الأزمة والتي صارت قاب قوسين من الإفلاس أو لاعتماد سياسات إنفاقية توسعية في المرحلة المباشرة للأزمة في محاولة لتحفيز النمو والتعويض عن الانكماش الحاصل في الاقتصاد الحقيقي.

في هذا الإطار يأتي الأثر الاجتماعي لأزمة العام ٢٠٠٨ كاستمرارية في الأنماط المسجلة لمرحلة ما بعد الأزمات الاقتصادية السابقة حيث يمكن أن ترتفع أعباء خدمة المديونية العامة الى حدود قياسية ، لكنها تختلف من دولة الى أخرى، هذا بالإضافة الى حجم خدمة الدين أي الفوائد المترتبة. وفي الغالب ما تأتي سياسات الإصلاح في بنية المالية العامة لتحد من الإنفاق الاجتماعي وهو ما يحصل الآن في تجربة اليونان بشكل حاد ومع غيرها من الدول التي تعاني من ديون عامة كبيرة بالمقارنة مع ناتجها المحلي. حيث تكون القطاعات الخدماتية والاجتماعية(التعليم، الصحة، نظم الحماية الاجتماعية، تعويضات البطالة) من أكثر القطاعات تأثراً بمشاريع هيكلة

9) Towards a sustainable recovery : The case for wage-led policies, ILO, 2011.

الإنفاق العام. ففي اليونان تشكل تعويضات البطالة ما نسبته ٥٥٪ من الحد الأدنى للأجور ولا تدفع لأكثر من ١٢ شهراً ولا ترتبط بقيمة الأجر قبل التعطّل.

ارتفاع في معدلات البطالة: تشير المعطيات المتوفرة عن اغلب الاقتصاديات العالمية الى الصعوبة في القدرة على خلق فرص العمل والتوظيف، ويقدّر عدد الذين خسروا عملهم بسبب الأزمة بحوالي **٢٩ مليون** فرداً وعلى الرغم من تركّز الزيادة في معدلات البطالة في الدول الغربية فإن الآثار على الدول النامية أدت إلى المزيد من التدهور في ظروف العمل. هذا بالإضافة إلى زيادة نسب الذين يعملون بأجور منخفضة والذين غالباً ما يكونون من الفئات المهمّشة كالنساء والشباب أو الأقليات الإتنية والعرقية. فعلى سبيل المثال تضمنت رزمة السياسات التقشفية التي تبنتها الحكومة اليونانية في إطار إجراءاتها الإحتوائية لتداعيات الأزمة على العديد من التعديلات التي أصابت جوهر مفهوم العمل اللائق وحمّلت العمال والأجراء مسؤولية الأزمة.

- زيادة ساعات العمل الأسبوعية من ٣٧,٥ الى ٤٠ ساعة
- تخفيض عدد العمال المثبتين في القطاع العام الى النصف
- تخفيض الأجور والحوافز السنوية للعاملين في الشركات الحكومية بنسب تتراوح من ٣٪ الى ١٢٪
- توقيف العمل بالعقود الجماعية التي قد تعيق تنفيذ الإجراءات التقشفية
- اعتماد مقاربة محافظة للتوظيف حيث ارتبط الإعلان عن فرص عمل جديدة بالاستغناء عن خدمات عشر موظفين عاملين.
- خصخصة حوالي ٥٥ من أكبر الشركات الحكومية وأكثرها ربحية بالإضافة الى إلغاء حوالي ٧٥ هيئة حكومية.
- تخفيض الحدّ الأدنى للأجور من حوالي ال٧٠٠ يورو في الشهر الى حوالي ال٥٠٠ ومادون في بعض الأحيان.

شروط عمل غير عادلة[١٠]، غالباً ما تؤدي سياسات الإحتواء التي تعتمدها الحكومات الى تخفيض نسب الإنفاق العام وتقليص حجم القطاع العام. وكما ذكرنا أعلاه فإن بعض هذه الإجراءات أدّت الى ظروف عمل أسوأ، غير أن قسماً من السياسات يهدف إلى اعتماد تغييرات

١٠) المصدر نفسه

هيكلية في بنية الحقوق المكتسبة للعمال والأجراء عبر تغيير جوهري للقوانين والمفاهيم العامة التي ترعى حقوق وواجبات العمال ما يفرض عليهم القبول بتغييرات وتعديلات إستراتيجية على حقوقهم المكتسبة والتي غالباً ما يكون لها الأثر السلبي على المدى الطويل. في ما يلي نعرض بعض التغييرات التي فرضتها الحكومة اليونانية على قانون العمل بهدف فرض شروط غير عادلة مستفيدة من ارتفاع نسب البطالة ما بين العمال والشباب خصوصاً.

- تحديد تعويضات نهاية الخدمة ب١٨ شهراً على أكثر تقدير، مع إتاحة الفرصة امام القطاع الخاص لتقسيط التعويضات. وهذا يحرم العمال ليس فقط حقهم في التعويض عن سنوات خدمتهم بل بخسارة جزء من القدرة الشرائية لتعويضاتهم التي قد تخسر من قيمتها مع الوقت بنتيجة التضخم.

- إضعاف شروط الآمان الوظيفي حيث يمكن إطالة الفترة التجريبية إلى مدة سنة مع إمكانية السماح بإطالة مدة التوظيف المؤقت إلى ٣٦ شهراً، هذا مع زيادة النسب الشهرية الخاصة بتسريح العمال من قبل الشركات المتوسطة والكبرى ويعطي القانون الشركات الصغيرة (أقل من ٢٠ عامل والتي تشكل ٩٩٪ من إجمالي القطاع الخاص اليوناني) حق تسريح العمال من دون أي سقف عددي.

- تجميد الأجور لمدة ٣ سنوات مع تخفيض البدل المدفوع لساعات العمل الإضافية بنسبة ٢٠٪. بالنتيجة يفقد العمال جزءًا رئيسيًا من أجورهم علماً إنهم وبالنتيجة الإجمالية للتعديلات الجديدة سيجبرون على دفع المزيد من الأموال للحصول على الخدمات العامة كالتعليم والصحة بنتيجة الحد من الإنفاق الاجتماعي.

- اعتماد برامج توظيف للشباب من عمر ١٦ الى ٢٥ عاماً تسمح بدفع أجور تحت عتبة الحد الأدنى بحجة تقديم خبرات عملية للشباب والخريجين.

ما هو دور النقابات العمالية؟

أ) تشير التحليلات حول الأسباب الظاهرية والبنيوية للأزمة الأخيرة أن السياسات التي مهّدت اندلاعها ترافقت مع ضعف شديد في الحركة والتنظيم النقابيين إذ تم إقصاء المنظمات العمالية من عمليات رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية ما سمح بإمرار سياسات النمو المدفوع بالأرباح على حساب العمال ومصالحهم، وتحديدًا الضغط على الأجور من أجل درّ المزيد من الأرباح. لذلك على النقابات أن تفرض نفسها كشريك أساسي في صياغة السياسات الاقتصادية والسعي من أجل اعتماد سياسات النمو المدفوع من الأجور أي التي تحصن الأجور وشروط العمل بشكل عام من أجل تكريس مشاركة العمّال في صنع الثروة وتحفيز الطلب والاستهلاك الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج والنمو.

ب) على النقابات أن تضغط نحو دعم الدولة لتطوير القطاعات الاقتصادية المنتجة كالصناعة والزراعة وفرض القيود على الاقتصاد الريعي الذي ينمو على حساب الاقتصاد الحقيقي. فالتجربة أثبتت أنه بغياب القيود على النشاطات الريعية التي لا تؤدي إلى التنمية وإنتاج فرص العمل ستنتقل الاستثمارات من القطاعات المنتجة إلى تلك التي تدرّ الربح السريع ما سيأسر الاقتصاد في عملية بطالة تزداد تفاقمًا وتدني قيمة الأجور الحقيقية.

ت) من الأسباب التي ساهمت بإضعاف الحركة النقابية وعدم تمكّنها من التصدّي لعمليات الفصل الجماعية وإعادة الهيكلة هو ضعف التنظيم النقابي في المنشآت وشبه تغييب النقابات للعمال غير النظاميين والعمال ذوي العقود غير النمطية (أي التي تتسم بالمرونة الشديدة)، فضلاً عن عدم سعيها لتأطير المتعطلين عن العمل الذي غالبًا ما يتم وضعهم بوجه العمال من أجل إضعاف قدراتهم التفاوضية. لذلك من الأساسي العمل نحو توسيع قاعدة التمثيل النقابي لكي تعزز النقابات قدرتها التفاوضية بوجه الممارسات التي تسعى إلى إقصائهم من المشاركة داخل المنشآت والضغط على أجورهم من أجل زيادة الأرباح. فضلاً عن السعي لإحقاق وتكريس الحق في التنظيم والحرية النقابية التي غالبًا ما يتم التضييق عليها من أجل منع العمال من تنظيم أنفسهم والوقوف في وجه الصرف الجماعي وغيرها من الإجراءات التي تتخذها الشركات بشكل أحادي الجانب.

ث) على النقابات أن تضغط من أجل تأمين نظام حماية اجتماعية يشمل كل المواطنين بشكل صمام أمان في وجه الأزمة ويضمن الحقوق الاجتماعية الأساسية في ظل الهزات المالية والاقتصادية ويحافظ على حدّ أدنى من القوة الشرائية والقدرة على الاستهلاك والطلب. وفي هذا الشأن لا بدّ من التأكيد على دور القطاع العام في التصدّي للأزمة وكسر حلقتها المفرغة عبر الإنفاق العام في المجالات الاجتماعية والبنى التحتية لتحفيز الطلب والاستهلاك.

أبرز الأزمات المالية العالمية منذ الكساد الكبير في العام ١٩٣٠ [١١]

٢٠٠٨؛ أدى إنهيار أسواق قروض العقارات في السوق الأميركي الى إنهيار الثقة في السوق المالية العالمية ما انتهى الى إفلاس أكثر من ثلاثين بنك عالمي ما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. تعتبر هذه الأزمة العالمية الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية .

١٩٨٠؛ عمدت البنوك الى تحفيز الإستهلاك بشكل اصطناعي من خلال إغراق الأسواق بالقروض الإستهلاكية ما أدى الى ارتفاع معدلات التضخم مصحوبة بارتفاع أسعار الفائدة ليعود الطلب العام الى التراجع

١٩٧٣؛ إنهيار في أسواق المال الأميركية والبريطانية، استتبع بمرحلة من الركود الإقتصادي وارتفاع معدلات التضخم. تؤرخ هذه الأزمة الى إنتهاء ما يعرف بالكينزية الاقتصادية أو الرأسمالية الموجهة . من أبرز مسبباتها تراجع هوامش الأرباح بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط والتراجع في الطلب العام .

١٩٢٩؛ أكبر وأخطر أزمة مالية في القرن العشرين، حيث إنهارت الأسواق المالية بعد عجزها عن توسيع هوامش الأرباح للمستثمرين حيث تضخمت عملية الإنتاج الحقيقي الى حدود فاقت إجمالي الطلب.

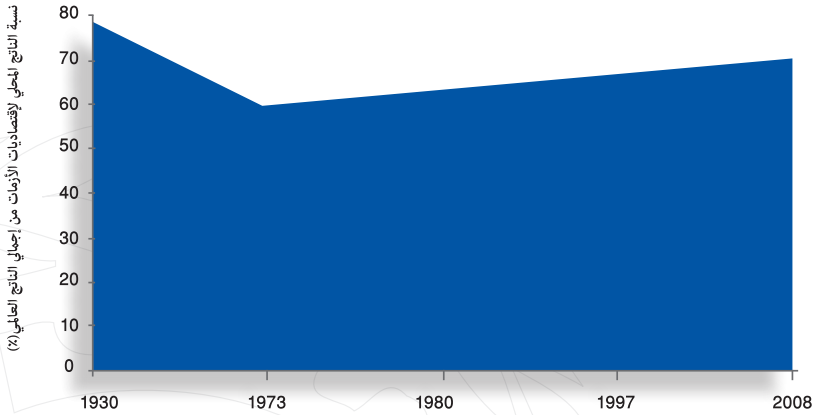

١١) للمزيد من المعطيات حول الازمات المالية عبر التاريخ الحديث يمكن مراجعة الرابط التالي:

http://current.com/community/93630101_interactive-visual-history-of-financial-crises-since-1810-note-where-the-fed-arrives.htm

من أجل التأثير في الواقع